INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

# البدون في دولة الكويت

على مدى أكثر من ستين عاماً ولا زالت دولة الكويت تقف عاجزة عن حل قضية إنسانية هي الأكثر سواداً في سجلها الحقوقي وتتعامل معها بشكل عنصري ومهين مع رفض شبه تام لحل تلك القضية والتذرع بحجج واهية لا تعفيها من القيام بأدنى واجباتها تجاه تلك الفئة.

أكثر من 130,000 نسمة يعيشون على أرض الكويت قد حرموا حق المواطنة أو الحصول على الإقامة القانونية وبالتالي مُنعت عنهم الحقوق الأساسية كالتعليم والصحة والعمل والملكية العقارية إضافة إلى توثيق عقود الزواج والطلاق وتسجيل الأبناء والتنقل بين البلدان بجواز سفر وغيرها الكثير...

وسيزداد العدد طالما أن دولة الكويت لازالت تحرم الأطفال الذين ولدوا على أراضيها والذين اكتسبوا صفة البدون بالوراثة من الحق في الجنسية والاعتراف بهم كمواطنين شرعيين وتمكينهم من كافة حقوقهم في انتهاك للمادة /24/ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه الكويت في 21 مايو 1996.

*المادة 24*

*1- يكون لكل ولد، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب، حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصرا.*

*2- يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته ويعطى اسما يعرف به.*

*3- لكل طفل حق في اكتساب جنسية.*

استغلت الحكومة الناحية الطائفية للتهرب من حل مشكلة البدون فأوهمت النواب السنة بأن اغلب البدون من المذهب الشيعي وإذا تم تجنيسهم سوف تعلوا اصوات الشيعة في الكويت. رغم أن هذا الخطر الديمغرافي في التوزع الطائفي كان مستثنى منه زجّ قرابة 700000 (سبعمائة ألف) مواطن جديد يحمل معظمهم الجنسية السعودية بالأصل ليتم تجنيسه مزدوجاً بالجنسية الكويتية.

سعت دولة الكويت إلى حل تلك القضية وذلك بعد مماطلات عديدة بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، لكن تلك الخطوة للأسف لم تزد حال البدون إلا سوء وإهانة وتمييز عنصري.

أُنشأ الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بمرسوم أميري رقم 467 لسنة 2010 مما جعله غير خاضع لسلطة رقابية وتشريعية من قبل مجلس الامة. وهذا يسمح له اختراق الدستور والقوانين

وتجاوز السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وإصدار الأوامر بشكل مباشر إلى الجهات التنفيذية في البلاد من وزارات وهيئات وبنوك وشؤون قضائية دون تدخل أحد.

*المادة 8: " لا يجوز لأي جهة الانفراد باتخاذ اي اجراءات تتعلق بالتعامل مع اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية دون التنسيق مع الجهاز باعتباره الجهة المرجعية الرسمية الوحيدة للتعامل مع هذه الفئة، وعلى جميع الجهات الحكومية وغيرها التعاون مع الجهاز لإنجاز اعماله، وموافاته بما يطلبه من معلومات ومستندات ووثائق والتقيد بما يصدر عن الجهاز من قرارات وتعاميم"*

ولا يزال مجلس الأمة يراقب تلك المسرحية الهزلية دون طلب إلغاء تشريع هذا القانون أو تعديله بوظيفته "مُشرع" للحد من الانتهاكات بحق فئة البدون وإخضاعه للرقابة التشريعية، بل واجه القضية بالسكوت وغض البصر والمحاباة والمجاملة والتصفيق لتصرفات الجهاز المركزي وكيفية تعاطيه غير القانوني مع ملف قضية عديمي الجنسية.

خابت آمال البدون بعد تجاهل كافة الجهات الرسمية لمعاناتهم اليومية في العيش بحرية وكرامة وكبتهم بالقمع والاعتقالات، فبات التخبط والإحباط واضح من المناشدات على صفحات التواصل الاجتماعي واللجوء إلى المنظمات الحقوقية والسعي إلى اللجوء في أمل الوصول إلى الحقوق الإنسانية المشروعة.

وحسب شهادات وردت إلينا من إحدى البدون يؤكد فيها أن:

"الجهاز المركزي يستغل الظروف السيئة للبدون ويطلب منهم توقيع تعهد على صحة المعلومات التي يتم تلفيقها والاعتراف فيها بامتلاك جنسية احد الدول المجاورة او دول افريقية ويشرط عليك هذا الجهاز ان توقع على التعهد الخطي دون ان تشاهد المعلومات المكتوبة بالبطاقة (توقع بعدها تشاهد ما مكتوب) وخلاف ذلك سوف يتم حرمانك من جميع مقومات الحياة ... علماً ان اغلب البدون يمتلك وثائق واحصاءات في عام 1965 وما يسبق ذلك واغلبهم خدموا في الجيش والشرطة الكويتية وفي قطاع النفط"!....

كما سعى الجهاز المركزي إلى تصنيف البدون إلى أربع فئات وتعطى كل فئة ميزات محدودة مما أدى إلى خلق الحساسية ضمن بين تلك الفئات. مع التذكير أن الدستور الكويتي في المادة 29 أكد على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"

وفي خطوة أخرى لترسيخ التمييز البغيض ضد البدون قامت حكومة دولة الكويت برفض القانون الذي يمنح الجنسية الكويتية "لغير المسلم" وتعديل القانون السابق الذي يشترط أن يكون مسلماً والذي صوتت عليه اللجنة التشريعية والقانونية ورده لمجلس الأمة لتكون تلك الخطوة رغم ما تحمله من إيجابية بإلغاء الشرط الديني من

قانون التجنيس لكنها في المقابل وسعت دائرة التمييز العنصري تجاه البدون الذين لهم الحق والاولوية في الحصول على الجنسية.

كما أقر الجهاز المركزي إغلاق حسابات «البدون» البنكية وتسليمهم أموالهم ليدخلوا في معركة أخرى تحاربهم في رزقهم ومعاشهم قرار يحرمهم من استلام رواتبهم واستقبال المساعدات من بيت الزكاة واللجان الخيرية.

ومؤخرا منعت السلطات الكويتية اقامة حفل «اسبوع البدون الثقافي» والذي كان مقرر له أن ينعقد في 30 مارس حتى 02 ابريل 2019 وذلك لعزل "البدون" من الواجهة الثقافية للبلاد.

وهناك الكثير والكثير من الانتهاكات اليومية والتي فشلت دولة عضو في الأمم المتحدة وتعد مركزا للعمل الإنساني في إيجاد حل جذري لها.

ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان لدولة الكويت تم توجيه 20 توصية حول قضية البدون وضرورة التصديق على اتفاقية 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، وتمكين البدون من الحصول على حقوقهم بالكامل وضرورة استحداث آلية لمعالجة طلبات الجنسية للبدون وفقا للمعايير الدولية، وضمان إصدار الوثائق القانونية الخاصة بهم مع منحهم الوضع القانوني بما في ذلك الاعتراف بحقوقهم المدنية والسياسية.

إلا أن موقف دولة الكويت من هذه التوصيات كان سلبيا من خلال رفضها ل 19 توصية، وتوصية واحدة فقط أحاطت بها علما. ومن جهة أخرى يؤكد الجهاز المركزي لمعالجة شؤون المقيمين بصورة غير قانونية على أن منح الجنسية الكويتية هو حق سيادي للدولة تقدره وفقاً لمصالحها العليا ويخضع لضوابط وشروط ينظمها قانون الجنسية الكويتية رقم 1959/15 وتعديلاته.

الرفض العلني والتأجيل والمماطلة في حل قضية عديمي الجنسية في الكويت يجعل من سياسة العنصرية خطر حقيقي يشوه صورة الكويت التي سعى المشرعون القدماء لإبقائها لامعة بالديمقراطية والعدالة والمساواة.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يطالب الأمم المتحدة بوضع حد لمعاناة البدون في الكويت ضمن جلسة طارئة خاصة لمجلس حقوق الإنسان لإصدار القرارات ومساعدة دولة الكويت بوضع حلول جذرية لحل هذه الإشكالية وتسليط الضوء على انتهاكات دولة الكويت لحقوق البدون. وإنشاء لجان أممية مختصة من قبل المقرر الخاص المعني بحقوق الأقليات تشرف على معالجة تلك القضية لتجنب أي ذريعة للحكومة الكويتية في المماطلة بحل تلك القضية والتحقيق بكافة الانتهاكات المرتكبة بحق تلك الفئة الإنسانية.

ويطالب المجلس السلطات الكويتية بإلغاء كامل الأنظمة والقوانين التي تقوم على أساس التمييز العنصري ضد البدون وإعطائهم كامل حقوقهم المدنية ومن بينها حق اللجوء للقضاء للطعن بقرارات الجهاز المركزي المجحفة بحقهم. والبدء بعملية التجنيس دون زرع عواقب أو إعطاء مبررات واهية لإطالة تلك العملية.

كما يؤكد المجلس على ضرورة انضمام الكويت إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961 وإقرار حق البدون في الجنسية وفي الحصول على الخدمات الاجتماعية.